



TOGETHER
for a sustainable future

OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.



TOGETHER
for a sustainable future

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as “developed”, “industrialized” and “developing” are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

Distr.
LIMITED
UNIDO/ICIS.128
7 November 1979
ARABIC
Original: ENGLISH

09384 - A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مؤتمر الدول العربية الخاص بالتنمية الصناعية
١٦-٢٠ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٩
مدينة الجزائر / الجزائر

المؤتمر العام الثالث لليونسكو (٢)
مذكرة صادرة عن أمانة اليونسكو

000001

(٢) ترجمت هذه الوثيقة عن أصل غير منقح .

١- مقدمة

- ١- سيعقد المؤتمر العام الثالث لليونيد وفي مدينة نيودلهي فيما بين ٢١ كانون ثاني (يناير) و٨ شباط (فبراير) ١٩٨٠. وقد طلبت الجمعية العامة من مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيد و أن يقوم بمهام أعمال اللجنة التحضيرية الحكومية لهذا المؤتمر. وقد ذكر المجلس بكل تقدير أثناء انعقاد جلسته الثالثة عشرة في الفترة نيسان - أيار (أبريل - مايو) ١٩٧٩ عند استعراض (٣) الترتيبات التحضيرية للمؤتمر العام الثالث، الأعمال التحضيرية التي أعدت على المستوى الاقليمي.
- ٢- أشار الاجتماع الثاني لوزراء الصناعة العرب الذي عقد في تونس في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ الى أهمية قيام الدول العربية بكونها جزء من العالم النامي بتحديد موقفيها بكل وضوح بخصوص المباحثات مع العالم المتطهر لاجل وضع نظام اقتصادي دولي جديد. وقد أكدت لجنة المتابعة الوزارية مرة أخرى في اجتماعها الثالث المنعقد في الجزائر من ٢٧-٢٨ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، أهمية قيام المؤتمر الخامس بتحديد موقف الدول العربية في موضوع تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد. عقد الاجتماع الثالث لوزراء الصناعة العرب في أيار (مايو) ١٩٧٩ حيث قام باقرار جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر الخامس للتنمية الصناعية في الدول العربية والذي تضمن بند يتعلق باعداد الموقف العربي لاجل تقديمه للمؤتمر العام الثالث لليونيد و.

٢- المجالات الرئيسية للمؤتمر العام الثالث لليونيد و

- ٣- أقرت الجمعية العامة في كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨ جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر العام الثالث لليونيد و (٣٣) المرفق نصه كملحق لهذه الذكره. وكما هو مبين في جدول الاعمال المؤقت فانه ينتظر ان تغطي عدالات المؤتمر ثلاثة مجالات: أولا: استعراض وتقييم الوضع الصناعي العالمي مع مرجع خاص للتصنيع في الدول النامية، ثانيا: استراتيجية مواصلة التصنيع في الثنائيات، وثالثا: استعراض للترتيبات المتعلقة بالمنشآت من خلال هذا الاطار.

١. استعراض وتقييم الوضع الصناعي العالمي مع مرجع خاص للتصنيع في الدول النامية (البند رقم ٤ من جدول الاعمال المؤقت).

- ٤- قامت سكرتارية اليونيد و باعداد نشرة خاصة عن تقرير التنمية الصناعية بعنوان الصناعة في العالم منذ ١٩٦٠: التقدم والاحتلالات (١) وذلك لاجل توفير قاعدة مريضة لاستعراض وتقييم الوضع الصناعي العالمي والتصنيع في الدول النامية. وشمل التقرير عرضاً للأهداف القومية واستراتيجيات التنمية الصناعية واختبار للهيكل الاقتصادي للتصنيع في السنوات الأخيرة الى جانب مناقشة لمضمونات هدف ليا. و يقدم تحليلاً للعلاقة بين الصناعة والقطاع الرئيسي، واعتماد الموارد في قطاع الصناعة، ووسائل تحسين الطاقة العاطلة في الصناعة والقاعدة التكنولوجية، وساهمة الصناعة للقطاعات التقليدية (المنتجات المنفارة، المناطق الريفية)، المتطلبات العالمية للتصنيع، والقطاع العام والتنمية الصناعية.

- (٣) عقدت المؤتمرات الاقليمية في كالي كولومبيا من ١٠ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ (مؤتمر أمريكا اللاتينية عن التصنيع)، وفي أديس أبابا بأثيوبيا من ١٧-٢٠ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٩ (المؤتمر الخامس لوزراء الصناعة الافريقيين) وفي بانكوك بتايلاند من ٢٢-٢٣ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٩.

- (٣٣) قرار الجمعية العامة رقم ٧٧/٢٣.

٥- سيكون أمام المؤتمر العام الثالث عند اعتبار التقدم المحرز في تنفيذ تصريح ليما وخطبة العمل، تقرير بعنوان تنفيذ تصريح وخطبة عمل ليما - وضع البلد ومساهمة المنظمات الدولية (١). ويختبر التقرير المساهمات المتوقعة من خلال الممارسة المرشدة (٢) لدى ٩٧ بلد و١٦ منظمة دولية ومعكس وجهات نظر هذه الحكومات والمنظمات المتعلقة بإجراء ٣تهم الفردية والجماعية المتخذة منذ عام ١٩٧٥ لتحقيق التنمية الصناعية المعجلة من خلال اطار عمل تصريح وخطبة العمل ليما .

٦- تكشف المرشدات والممارسات الأخرى المعمولة من قبل اليونيد وعن وجود مجال واسع للسبل من جانب الحكومات عن طريق تبني السياسة الملائمة وإجراء ٣التنفيذ التي دعت إليها تصريح وخطبة عمل ليما . تشكل قلة الموارد الاستثنائية لعمل النشاطات الصناعية المطلوبة العتبة الرئيسية التي تميل الى كبح طاقة الدول النامية على استيراد السلع الرأسمالية المطلوبة ني خططهم التصنيعية . وزيد المشكلة تفاقمًا سوء الشروط التجارية الناتجة جزئيا عن ارتفاع تكلفة استيراد البترول والخدمات المدنية . وتعميق قيود الموارد تطوير الهيكل الاساسي بشكل خاص في البلاد النامية الأقل تطورا غير الساحلية والبلاد الجزيرية . يجب منح اهتمام أكبر لزيادة امكانيات تصنيع المواد الخام محليا وتقوية الروابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى وخاصة الزراعة .

ب. استراتيجية لمواصلة التصنيع كعنصر لعملية التنمية في الثمانينات وبعدها
(البند رقم ٥ من جدول الاعمال المؤقت).

٧- يوجه الاهتمام في المؤتمر العام الثالث استنادا الى البند رقم ٥ من جدول الاعمال المؤقت الى (١) اعتبار السياسات والاستراتيجيات التصنيعية الرامية الى تحقيق هدف ليما (٢) توصيات السياسات، والاجراءات والاجهزة لتطوير وتعزيز الجهود المساهمة في تحقيق الهدف المنشود في التصنيع المعجل في العالم الثالث من خلال نظام جديد للاقتصاد الصناعي .

٨- أعطت اليونيد ودفاعا رئيسيا لنشاطاتها في مجال التنمية وتحول التكنولوجيا من خلال اطار عمل توصيات تصريح وخطبة عمل ليما وقرار الجمعية العامة رقم ٣٥٠٧ (٢٠) وقرار مجلس التنمية الصناعية رقم ٤٧ (١١) . وتغطي نشاطات اليونيد وفي هذا المجال العناصر الرئيسية التالية :-

تعزيز الهيكل الرئيسي للمنشآت والطاقت التكنولوجية للدول النامية، صياغة السياسات والخطط التكنولوجية، دعم وتطوير تكنولوجيات الصناعة المناسبة، تحسين مقدرة الدول النامية في اجراء المباحثات المتعلقة بملكية التكنولوجيات، تأسيس بنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية والقيام من خلاله بتدعيم محور التكنولوجيا، توفير الخدمات الاستشارية في التكنولوجيا، تنظيم الحلقات الدراسية والمنديات لتدريب الأفراد الفنيين، متابعة برنامج التعاون للعمل في التكنولوجيا الصناعية المناسبة . كما تم التوصية عليه في المنتدى الدولي للتكنولوجيا الصناعية المناسبة الذي عقد في الهند في عام ١٩٧٨ .

وقد تم العمل في العديد من هذه المبادرات بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية في الدول العربية .

(١) ID/CONF. 4/4

(٢) يتم تنفيذ الممارسة المرشدة للتقدم في تنفيذ تصريح وخطبة عمل ليما من قبل اليونيد واستنادا لقرار مجلس التنمية الصناعية رقم ٤٥ (٩) بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ .

فان تأسيس المشروع المشترك للمعلومات والمستندات بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية في الدول العربية يعد واحداً من الأمثلة التي تشير الى مثل هذا التعاون .

٩- قامت سكرتارية اليونيد وبعياغة اطار عمل يتعلق بالعمل على المستوى القومي لبناء وتعزيز القدرات التكنولوجية للدول النامية يركز على ثلاثة عناصر من السياسات والبرامج والمنشآت^(١) . وأخذة في الاعتبار برنامج العمل المقرر من قبل مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي عقد في فيينا في آب (اغسطس) ١٩٧٩ تقوم سكرتارية اليونيد وبعياداد مذكرة مفصلة اضافية لتقدمها للمؤتمر العام الثالث والتي تشمل اقتراحات للتنفيذ في مجال التكنولوجيا الصناعية .

١٠- وفي الدراسة عن التعاون الصناعي الدولي بعنوان الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة^(٢)، التي أعدت من قبل سكرتارية اليونيد وللاعتبار من قبل الدول الأعضاء استنادا لقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٢ (س-٧) ، ولما قننتها في المؤتمر العام الثالث لليونيد و، هناك اختبار للسياسات والاستراتيجيات على أساس المبدأ الرئيسي ، وهوان اعادة تنظيم الاقتصاد العالمي يجب أن يأخذ على عاتقه، بل وتحدث في نفس الوقت مع اعادة تنظيم الصناعة العالمية ، وتقديم للاجراءات والأجهزة الواقعية لتعجيل انسياب الموارد الدولية الى وفي الجنوب . ان الدراسة الصناعية عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة متضمنة في المستندات الخاصة بالاجتماع الاقليمي التحضيري . وتعطي في الورقة الحالية مذكرات تمهيدية موجزة عن الاقتراحات المختلفة المحددة المقدمة في الدراسة . ولا يكون بالامكان عمل الاعتبار المناسب لهذه الاقتراحات الا على أساس التقدير المعطى في الجزء " ١ " من الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة والتي سيتم أدناه عمل المراجع المناسبة لها .

١١- يتطلب النجاح في النظام الاقتصادي الدولي الجديد استراتيجيات معرفة ومدروسة بوضوح على المستوى الدولي . وستهدف هذه الاستراتيجيات كما هو مقترح في الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة الى استنباط اطار عمل جديد للعلاقات العالمية التي تسمح بأشكال عادلة من التفاعل بغية تعظيم الرفاهية الناتجة عن استخدام الموارد العالمية . وتتطلب واحدة من هذه الاستراتيجيات تعديل وتحسين النتائج الناجمة عن الاتكال المتبادل في العالم ، وتعمل استراتيجية أخرى على توجيه الجنوب لاتباع سياسة للاعتماد الجماعي على النفس بنسبة واحدة لأجل تحسين الاستخدام التعاوني للموارد المتوفرة لدى الجنوب وتعزيز موقفها في نفس الوقت كشريك قابل للنمو في اطار عمل الاتكال المتبادل في العالم . ويمكن تحقيق الهدف النهائي للمساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية فقط اذا قام الجنوب باتباع سياسات مدروسة لتقوية اقتصادياته عن طريق زيادة الاعتماد الجماعي على النفس . وتقر الدراسة بحاجة الدول النامية الى اتباع كلا الاستراتيجيتين بشكـل متوازي . وقدم الجزء " ١ " من الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة ثمانية اقتراحات رئيسية لمبادرات جديدة في التعاون الدولي الذي يعكس هذه الاستراتيجيات المتكاملة (أنظر للفقرة ٢٠ أدناه) .

(١) تعزيز القدرات التكنولوجية للدول النامية - اطار عمل يتعلق بالعمل على المستوى القومي ، دراسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . فيينا - (اغسطس)

١٩٧٩ (A/CONF. 81/BP/UNIDO)

(٢) ID/CONF. 4/3

١٢- تقتضي الاستراتيجية المتعلقة بالاعمال المتبادل في العالم عمل نشاط يتعلق بالتغييرات في عملية اتخاذ القرارات عالميا . ان المطلب الأول لاقامة النظام في عملية التغيير هو منتدى لاعطاء الدول الصناعية والنامية امكانية النظر للمستقبل سوية . وفي مجال الصناعة يوفر نظام اليونيد و للاستشارات مثل هذا المنتدى . من خلال الاهداف الواسعة التي يشتمل عليها تصريح وخطة عمل ليا وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٢ (س-٧) المتعلق باعادة توزيع الانتاج الصناعي العالمي عن طريق زيادة حصة الدول النامية ، ثم انشاء نظام الاستشارات بهدف التعرف على الاجراءات الفعالة المطلوب اتخاذها من قبل الدول المتطورة والنامية للتوسع في التصنيع الصناعي الموجودة وتأسيس أخرى جديدة في الدول النامية . وقد لعبت الدول العربية دورا فعالا في الاستشارات القطاعية التي عقدت حتى الآن . هذا وتخطط الاجتماعات بالاشتراك مع ECWA لتحضير الاستشارات عن بعض الدول المختارة . ويمكن ذكر ان الاجتماع الثاني للاستشارات المتعلقة بصناعة الحديد والصلب قد عقد في نيودلهي في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٩ .

١٣- سيتم عرض النتائج والتوقعات المأمولة لنظام الاستشارات في المؤتمر العام الثالث . وللتعبير عن التأييد العام للنظام قام مجلس التنمية الصناعية في جلسته الثالثة عشر في أيار (مايو) ١٩٧٩ باقرار النتائج التالية :-

يقدم نظام الاستشارات للدول الأعضاء اطار عمل فريد من نوعة للتعرف على المشاكل المرافقة لعملية التصنيع في الدول النامية ، ولاعتبار الطرق والوسائل لتعجيل عملية تصنيعها ، وللمساهمة في تعاون صناعي أوثق بين الدول الأعضاء تشبها مع تصريح وخطة عمل ليا .

و

أصبح نظام الاستشارات نشاطا هاما وذا صفة رسمية في اليونيد و: ولهذا فانه يجيب الاستمرار به كشئ دائم للمنظمة وحمل على تعزيزه حتى يقدم أكبر منفعة ممكنة للدول النامية .^(١)

بالاضافة الى هذا فقد قرر المجلس لزوم تحضير صودة لقواعد الاجراء لهذا النظام يتم اعتبارها في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

١٤- يحمل نظام الاستشارات منذ عام ١٩٧٦ على أساس اختباري استنادا لبرنامج العمل المصدق عليه من قبل مجلس التنمية الصناعية في اجتماعه السنوي . وحتتد الآن بوجود انها الطور التجريبي ووضع النظام على أساس دائم وذلك للأسباب التالية : أولا : يمكن ادارة الموارد بطريقة أحسن الأمر الذي يؤدي الى استجابة النظام للتطورات والظروف المتغيرة وحمل بفعالية . ثانيا : نشاطات على أساس طويل الأمد . ثالثا : ان وضع البرنامج على أساس دائم سيكون اعتراف صريح بأن اليونيد وهي المنتدى للاستشارات والمناقشات المتعلقة بخرق التعاون الصناعي وانتقالها من منطقة لأخرى ، والسياسات الصناعية التعددية الشاملة المتصورة في ليا . رابعا : ميل حكومات الدول الأعضاء الى اتخاذ دورا أكثر فعالية في اجتماعات المناقشات والاستشارات والقرارات التي يخلص اليها في هذه الاجتماعات . خامسا : سيكون لدى المشتركين من المؤسسات الخاصة رغبة أكثر لاعطاء اهتمام أكبر للاجراءات التعددية التي يساهموا في تعريفها ، عندما يتفق بالاجماع على ان اليونيد وتشكل المنتدى الوحيد لمثل هذه الاستشارات

والمناقشات في نفس الطريقة تماما مثلما ان المؤتمر التابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو المنتدى للمناقشات المتعلقة بالاتفاقيات السلعية . وأخيرا فان جعل النظام دائما سيحفظ المرونة الحالية بينما يوفر المواصلة والاستقرار والتالي يعزز وحسن شروط ترتيبات التعاون الصناعي .

١٥- ان مؤتمر الدول العربية الخامس للتنمية الصناعية يدعو لاعتبار المزايا المذكورة أعلاه وتقديم توصياته للمؤتمر العام الثالث لأجل تأسيس النظام على أساس دائم . وامكان الازاء أيضا اعتبار إقامة اجراءات تنفيذية فعالة على المستوى الاقليمي لمتمتع توصيات الاستشارات وكذلك لتوسيع مجالها حتى تغطي جميع القطاعات الصناعية الهامة .

١٦- كما ذكر أعلاه فان ثمانية اقتراحات رئيسية تدعو للعمل دوريا وقد قدمت في الدراسة الصناعة عام ٢٠٠٠ - آفاق جديدة (٢) وتناولت هذه الاقتراحات مجالات التدفقات العالمية الدولية ، والتعاون في المشاريع الصناعية ، والتكنولوجيا والتجارة وهي موصوفة بالكامل في الجزء ١٣ من الدراسة والتي تشير اليها الاسناد المذكورة أدناه :-

الاقتراح رقم ١ : وكالة دولية للتمويل الصناعي (الاعتاد الجماعي على الذات) . يتراد من هذا الاقتراح (الموصوف في القسم ٢، ٢، ٢) تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال تمويل التصنيع وذلك عن طريق تحويل الفوائض العالمية المتوفرة في بعض الدول النامية الى أشكال دائمة من الاستثمار الطويل الأجل في العالم الثالث .

الاقتراح رقم ٢ : صندوق عالمي لتشجيع الصناعة (التواكل العالمي) ينتظر أن يلعب الصندوق العالمي (الموصوف في القسم ٢، ٢، ٢) دورا حاسما في تقديم المنافع المتبادلة للشمال والجنوب ومن شأنه ان يوفر منبها اقتصاديا للصناعة في الشمال بينما يساعد الاستثمار بشكل عام في الصناعة في العالم الثالث عن طريق استخدام موارد للسيولة غير محصورة، حيث يحصل على رأس المال بالدرجة الاولى عند تدويرها على ظروف السوق . ومن الناحية الضرورية يتمشى الصندوق العالمي بشكل متعادل مع الاستفتاء الدولي الذي تطور تدريجيا خلال السنة الحالية (كما هو مبين بالتفصيل في القسم ٤، ٤، ٢ من الجزء ٢٢) .

الاقتراح رقم ٣ : لجنة قانون دولي للتنمية الصناعية (التواكل العالمي) تهدف للجنة المقترحة (الموصوفة في القسم ٢، ٣، ٢) الى تطوير اطار عمل فعال وديناميكي للقانون الصناعي الدولي لتوفير متطلبات التصنيع في العالم الثالث في ظل أنواع جديدة من العلاقات الداخلية في المشروع تأخذ في الظهور .

الاقتراح رقم ٤ : جهاز لتسمية المنازعات الصناعية (التواكل العالمي) جهاز اقليمي لا مركزي لتسمية المنازعات (في القسم ٢، ٣، ٢) والذي من شأنه ربط مراكز التحكيم القومية والاقليمية مع المستوى الدولي لأغراض التنسيق والمراقبة .

الاقتراح رقم ٥ : معهد دولي للتكنولوجيا الصناعية (الاعتاد الجماعي على الذات) يقدم هذا الاقتراح (الموصوف في القسم ٢، ٤، ٢) في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب .

(١) لقد تم تقديم مذكرة قصيرة للمؤتمر تعطي تفاصيل اضافية تتعلق بنظام الاستشارات كوسيلة لاعادة التنظيم والتنمية الصناعية .

(٢) ID/CONF.4/3

وليبي المعهد المقترح الحاجة الى جهاز مركزي لحكومات ومؤسسات البلدان النامية والتي تحرم على تحسين تكنولوجياتها الصناعية . وسيعمل المعهد أيضا كرابطة تجتذب الموارد التكنولوجية المتاحة على المستويات القومية والاقليمية والدولية ونشرها في جميع أنحاء العالم الثالث . سيعطى اهتمام خاص الى تطوير تكنولوجيات جديدة مناسبة للبلدان النامية توجبها ظروف الطاقة .

• الاقتراح رقم ٦ : مركز دولي للاحتياز المشترك للتكنولوجيا . (الاعتماد الجماعي على الذات) يقع هذا الاقتراح (الموصوف في القسم ٢ ، ٤ ، ٣) أيضا في مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات ويهدف الى تكين الدول النامية من الاقتصاد في المهارات المرتبطة بجمع المعلومات المناسبة وفي المناقشات .

• الاقتراح رقم ٧ : مركز دولي لدراسة البراءات (التواكل العالمي) سيعمل هذا المركز (الموصوف في القسم ٢ ، ٤ ، ٤) على مساعدة الدول النامية في كسب مدخل الى وتحقيق الاقتصاديات القياسية التي يباحبها نشر المعلومات الفنية والقانونية عن براءات الاختراع متضمنة تعزيز الانسياب التاطفي للمعلومات المتعلقة بهذه البراءات فيما بين المراكز الاقليمية .

• الاقتراح رقم ٨ : تجديد هدف لتجارة المصنوعات (التواكل العالمي) . سيعمل هذا الهدف كنظير لهدف ليا في مشاورات السياسة التجارية الدولية وهو موصوف مع الخطوات المؤدة في القسم ٢ ، ٥ ، ٢ .

١٧- ستقدم الاقتراحات الرئيسية الثانية المذكورة أعلاه والدراسة في الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة لأجل اعتبارها من قبل المؤتمر العام الثالث لليونيد و، وسيطلب من المؤتمر الشروع بخطوات مع الدول الأعضاء ، والأعضاء الدوليين والاقليميين لأجل تنفيذ الاقتراحات الخصوصية . قد يرغب المؤتمر الخامس في عمل تبادل لوجهات النظر بالنسبة لهذه الاقتراحات وتقديم التعليقات المتعلقة بخلفية حاجات ومتطلبات الدول النامية عامة والدول العربية خاصة .

١٨- تقديم الدراسة الصناعة عام ٢٠٠٠- آفاق جديدة توصيات لتعزيز البرامج التي تشمل عليها التفويضات الحالية للمنظمات الدولية وخاصة اليونيد والتي يمكن تنفيذها بسرعة . وتتضمن هذه التوصيات الاستخدام المتاح لنظام المشاورات التابع لليونيد والموصوف في القسم ٣ ، ٢ ، ١ (أنظر للفقرات ١٦-١٩ أعلاه) .

١٩- صتترح اقامة شبكة معلومات ومفوضات من أجل التمهول الصناعي (الموصوف في القسم ٣ ، ٣ ، ١) لدعم زيادة الانسياب العالي الدولي (جنوب/جنوب) . وتتضمن الاجراءات الأخرى الموصى بها انشاء أدوات مالية لتشجيع نقل رؤوس أموال المخاطرة (القسم ٣ ، ٣ ، ٢) ، تشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل المرتبطة باتفاقات التآمر والسداد عينا (القسم ٣ ، ٣ ، ٣) . وتوصي الدراسة في مجالات التعاون الدولي على مستوى المشروع الصناعي بالاستفادة قدر الامكان من اطار عمل الاتفاقيات بين الحكومات والاتفاقيات الخاصة بالمشاريع (القسم ٣ ، ٤ ، ١) . وتشير أيضا الى أهمية تعبئة طاقات المؤسسات المتوسطة والشركات الأخرى خلاف الشركات عبر الوطنية من خلال توفير خدمة للمعلومات والارشاد للشركات في بلاد الوطن أو في البلاد المضيقة تركيز على الاختيارات

العالية والعناصر الفنية والاقتصادية والقانونية للمشايخ التعاونية (القسم ٣، ٤، ٢) . وتقدم التوصيات أيضا بخصوم نقل أنشطة البحث الانمائي في المجال الصناعي (القسم ٣، ٥، ١) ، تضافر الجهود (جنوب/ جنوب) في مجال التسويق والتنقيب والتجهيز والتعمول في حالة البلاد النامية المنتجة للمعادن (القسم ٣، ٦، ١) ، ولاقامة وسيلة لاعداد المشروع الصناعي ذات موارد مالية سرية بحد أدنى قدره ١٠ مليون دولار أمريكي مع اعطاء أهمية خاصة الى حاجات الـ LDCS بهذا الخصوص . وتم في (القسم ٣، ٧، ١) ايضاح عنصر متعاقب لتوفير الموارد العالية للوسيلة المقترحة .

٢٠- سيتم في المؤتمر العام الثالث تسليط اهتمام خاص على التعاون الصناعي بين الدول النامية متضمنة الأجهزة المحسنة لتعزيز انسياب المساعدة الفنية والعالية المتكاملة للدول النامية من خلال اجراءات خاصة واقليمية للتعاون فيما بينهم ، وللدول الأقل تطورا وضمير الساحلية والجزيرية . وكمثال واقعي في هذا المجال يجب ذكر اجتماع التضامن لوزراء الصناعة المتعلق بالتنمية الصناعية فسي جمهورية أفغانستان الديمقراطية الذي عقد في كابول في أيار (مايو) ١٩٧٩ والذي أشرفت اليونيد وعلى تنظيمه بالتعاون مع ESCAP . وقد سبق الاجتماع اجراء تمرين شامل للتعرف على حاجات المساعدة للبلد ودراسة اقتراحات المشاريع . وقد بينت الدول المشتركة أثناء الاجتماع المشاريع المحددة التي كانوا على استعداد لتوفير المساعدة العالية والفنية لها .

ج . الترتيبات المؤسسة (البند رقم ٦ من جدول الاعمال المؤقت)

٢١- يتوقع ان يقوم المؤتمر العام الثالث في نطاق الدور الراءد لليونيد وفي تنسيق نشاطات نظام الأمم المتحدة بالصناعة ، باستعراض فعالية التنسيق والمتابعة في أمور تقع في مجال التنمية الصناعية والتعاون والتي تتناولها المنظمات الأخرى التابعة للنظام . وهنا يذكر بأرتياح التعاون الوثيق القائم بين UNIDO و ECWA والذات من خلال قسم الصناعة المشترك فيما بينهما .

٢٢- سيتم اعتبار فعالية الترتيبات المتعلقة بالمؤسسات بالنسبة لليونيد وبالإشارة الى استراتيجية اليونيد والطويلة الأمد لمراجعة تحديات التصنيع في الثمانينات وما بعدها . ومن المتوقع ان يحث المؤتمر جميع الدول على التوقيع والتصديق على قانون اليونيد وفي تاريخ سابق على انها وكالة متخصصة ، وتوفير الموارد الكافية للمنظمة للقيام بمسؤولياتها .

٢٣- أما صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فيعد عنصرا هاما في هذا النطاق والذي أنشأ استنادا الى تصريح وخطة عمل ليما لأجل زيادة قدرة اليونيد وعلى مواجهة حاجات الدول النامية بسرعة ومرونة . ومن المتوقع أن يقوم المؤتمر بدعوة جميع الدول للمساهمة في دعم صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كل حسب قدرته حتى يمكن بلوغ المستوى السنوي لموارد الصندوق الهدف السنوي المنشود وقدره ٥٠ مليون دولار أمريكي بأسرع وقت ممكن .

٢٤- تعتبر المشاريع العديدة المنفذة اما بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية في الدول العربية في المنطقة العربية أو مع بلاد عربية منفردة ، مؤشر للنشاطات المختلفة التي تعمل من قبل صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . تبلغ حصة اليونيد ومن اجمالي تكاليف المشاريع المنفذة بالتعاون من قبل صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حوالي مليون دولار أمريكي ، أما حصتها في مشاريع خط أنابيب البترول التي ستمول من قبل صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد تقارب نصف مليون دولار أمريكي .

ملحق

جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العام الثالث
لليونيدو

- ١- افتتاح المؤتمر .
- ٢- تنظيم المؤتمر:
 - أ) انتخاب الرئيس
 - ب) اقرار جدول الأعمال
 - ج) اقرار قواعد الاجراءات
 - د) انتخاب المسؤولين عدا الرئيس
 - هـ) تنظيم اللجان
 - و) وظائف تفويض الممثلين في المؤتمر
- ٣- المناقشة العامة (بيانات يلقها رؤساء الوفود) .
- ٤- استعراض وتقييم الوضع الصناعي في العالم ، مع اهتمام على وجه التحديد بتصنيع البلاد النامية .
 - أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تصريح وخطة عمل لبا المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي .
 - ب) استعراض وتقييم السياسات والمشاكل والعقبات التي تؤثر في تنفيذ تصريح وخطة عمل لبا والخطوات المتخذة والمقترحة لها .
- ٥- استراتيجية لتحقيق المزيد من التصنيع بوصفه عنصرا ضروريا في عملية التنمية خلال الثمانينات وما بعدها .
 - أ) اعتماد سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال التصنيع تستهدف تحقيق هدف لبا .
 - ب) وضع توصيات السياسات والاجراءات واطارات العمل لتعزيز وتطوير وتقوية :
 - ١= التجهيز الصناعي محليا للموارد الطبيعية .
 - ٢= المهارات الصناعية .
 - ٣= التعاون الدولي في ميدان نقل واستحداث التكنولوجيات الصناعية لأجل زيادة القدرات التكنولوجية لدى البلاد النامية .
 - ٤= الأجهزة المحسنة للتعاون الصناعي لأجل تشجيع تدفق المساعدات الفنية والمالية المتكاملة للبلاد النامية ، متضمنة التعاون الاقليمي والاجراءات الخاصة لصالح أقل البلاد نموا والبلاد غير الساحلية والبلاد الجزيرية .
 - ج) التعاون الصناعي فيما بين البلاد النامية ، وضع توصيات السياسات والاجراءات والاستراتيجيات .
 - د) إعادة توزيع الصناعات من البلاد المتطورة الى البلاد النامية .
 - هـ) نظام الاستشارات .

(و) انشاء هياكل صناعية مناسبة في البلاد النامية لأجل تعجيل نموها الاقتصادي وزيادة حصتها في الانتاج الصناعي العالمي كي تحقق على نحو كامل امكاناتها الاقتصادية من خلال مصالحها الوطنية وفقا لتصريح وخطة عمل ليما والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .
(ز) دور الاستثمار الاجنبي ، بما في ذلك الاستثمار المقدم عن طريق الشركات في الوطنيات في تعزيز النمو الصناعي وفقا للأهداف القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وللأنظمة والشروط الأخرى المطبقة على مثل هذا النوع من الاستثمار .

٦- الترتيبات المؤسسية :-

(أ) استعراض فعالية التنسيق والمتابعة في الأمور المتعلقة بالانتاج الصناعي والتعاون الصناعي الدولي ، وما يتصل بذلك من قضايا تتناولها المؤسسات الأخرى التابعة لنظام الأمم المتحدة .

(ب) استعراض فعالية الترتيبات المؤسسية لليونيد ومع الاشارة الى الاستراتيجية الطويلة الأمد للمنظمة لمواجهة تحديات التصنيع في الثمانينات وما بعد ها .

٧- النتائج والتوصيات .

٨- اعتماد تقرير المؤتمر .

٨- اختتام المؤتمر .

G-556



81.08.19